دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	نهاية السياسة الخارجية الأمريكية
المصدر:	افاق عربية
الناشر:	وزارة الثقافة والاعلام - دار الشؤون الثقافية العامة
المؤلف الرئيسي:	بلاشمان، موريس
مؤلفين آخرين:	شارب، كينيث(م. مشارك)
المجلد/العدد:	مج 16, ع 1
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1991
الشهر:	رجب / كانون الثاني
الصفحات:	26 - 31
رقم MD:	227161
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	السياسة الخارجية ، الولايات المتحدة الامريكية، العالم العربي، حقوق الانسان
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/227161

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

نهاية السياسة الخارجية الاميركية

بقلم:

موريس بلاشمان
كينيث شارب

تسعى «آفاق عربية» الى الكشف عن الوجه الحقيقي للسياسة الاميركية وخلفيات صانعي القرار فيها والمأزق الذي تعانيه هذه السياسة. وهي من اجل ذلك، تبدأ بنشر سلسلة من الدراسات المهمة بقلم كتاب اميركان يفضحون فيه مآزق السياسة الخارجية الاميركية.

وهذه المقالة بعنوان «نهاية السياسة الخارجية» الاميركية، بقلم الكاتبين الاميركيين المعروفين موريس بلا شمان وكينيث شارب، تفصح ايما افصاح عن طبيعة المعايير المزدوجة لهذه السياسة التي يبدو انها اخذت تقود اميركا نحو المأزق الحقيقي؛ هذا المأزق المتمثل الآن في التورط الاميركي في احداث الخليج والجزيرة.

ومع ان المقال كتب قبل الاحداث بسنوات الا ان التطبيق العملي لمقولة « نهاية السياسة الخارجية» هو في غزو اميركا للصحراء العربية التي ستكون مقبرة هذه السياسة في وقت بدأت فيه اميركا تنظر للعالم على انه تحت قيادتها وحدها.

هذه النظرة «المتعالية» هي المسمار الاخير في نعش سياسة حمقاء تديرها رؤوس محشوة بالنفط.

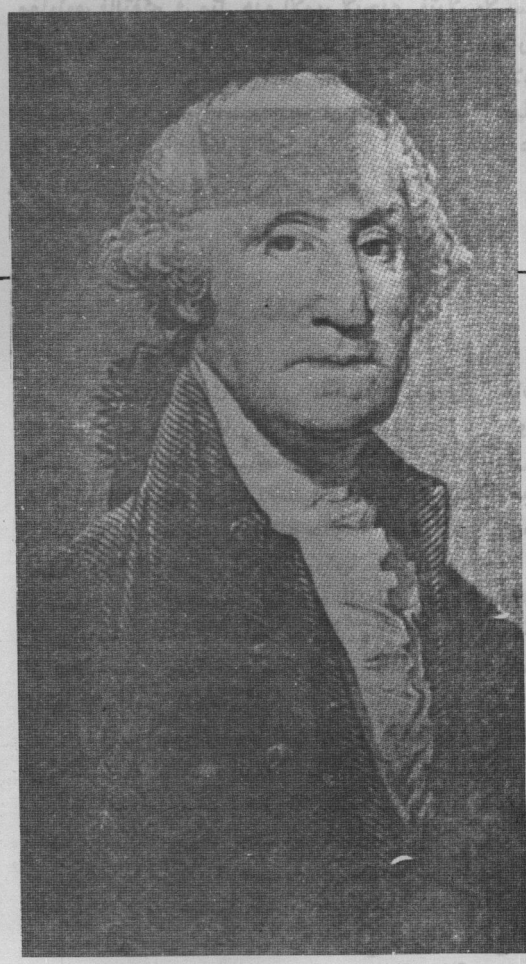

جورج واشنطن

لاريب ان تمسك أميركا بالبديهيات السياسية التي عفا عليها الزمن، واصرارها على الالتزام بحرب باردة مستمرة يعنيان انها تعمل ضد مصالحها الخاصة، وما لم تعمد الولايات المتحدة الى التخلي عن هذا المفهوم بشكل فوري وسريع، فانها ستضع نفسها ضمن دائرة الارهاب المتزايد الذي قد يؤدي في النهاية الى الدمار.

وقد يتساءل البعض، اي نوع من التغيير يفترض ان تعمد الولايات المتحدة الى ادخاله على سياستها؟

لكي نجيب على هذا السؤال لابد لنا من استعراض الاخطاء التي ارتكبت نتيجة للقرارات والاجراءات التي اتخذت مؤخراً على اعلى المستويات.

ففي الشرق الاوسط قامت السلطات الاميركية بالتدخل في «شؤون» ايران الداخلية، وفي شؤون لبنان، بشكل يدل على التسرع مما يهدد بتحويل صورة اميركا في نظرهم الى عدوة للاسلام.

وفي اميركا الوسطى ، وفي جنوب افريقيا. قامت السلطات الاميركية بمساندة حكومات الاقليات، والسلطات القمعية، وزادت من تدخلها في أماكن اخرى.

وفي اوربا، تجاهلت اميركا الفرص المتاحة للحد من التسلح ومضت قدماً في العمل على نشر الصواريخ من طراز كروز وبيرشنغ وهي عملية تقلل من قيمة الرادع النووي وتولد في نفوس الشعوب المعنية شعوراً معادياً لاميركا. وقد بات من الواضح ان اميركا تغير من سياستها في اللحظات الاخيرة، اذ صارت تنقل مساندتها من فئة الى فئة جديدة مما ادى الى انهيار الثقة بالسياسة الاميركية. وتكمن الاخطاء الاساسية لاميركا في انها تخلط بين اعمال العنف واعمال القوة، والاسوأ من ذلك انها اخضعت كل المبادىء والاهداف لمبدأ الولاء السياسي القائم على المنافسة بين الدولتين الكبريين... اميركا وروسيا «قبل نهاية الحرب الباردة عام ١٩٨٩». وتولد شعور لدى اميركا انها باتت القوة الوحيدة المهيمنة على العالم

ووجهة النظر الاميركية هذه تكشف الوهم الكبير الذي يعيشه الساسة الاميركيون، فهم يتذرعون باتباع سياسة واقعية في الشؤون العالمية، ولكن هذه السياسة التي تنادي باصلاحات اجتماعية وسياسية خيالية هي ببساطة سياسة لايمكن تطبيقها، ذلك ان النهج السياسي الاميركي كان يحمّل الاتحاد السوفياتي مسؤولية كل مايحصل في العالم. والاميركي العادي الذي اوصلته السياسة الخارجية الاميركية الى الاقتناع بوجهة النظر هذه تنتابه المخاوف من ان يكتشف ان هناك سوءاً في التخطيط في هذا العالم، وهذا يعني ان على الانسان الاميركي، قبل ان يستطيع الفكاك من شرور سياسة الامر الواقع، ان يجد لنفسه سياسة موثوقة جديدة يطمئن اليها، وهو مايجري حالياً، وقد قدّم له هذا البديل بعض الساسة والقادة الاميركيون بسياستهم الثنوية، سياسة الصراع بين الخير والشر. ولكن سوف يظل الانتفاع من مثل هذه السياسة قاصراً على الاشخاص الذين يملكون حساً ووعياً سياسيين، وهم قلة لاقيمة لهم أمام الملايين الذين لايعملون تفكيرهم في الامور السياسية. فما الذي يمكن عمله لهذه الملايين التي تعاني من القلق النفسي الدائم الذي تفرضه عليهم سياسة الامر الواقع؟ ورغم ان هذه السياسة ليست اكثر من كذبة كبيرة تكرس الانفصال التام بين المشاكل والحلول، لكنها سياسة تستقر في اعماق النفس البشرية وتعطيها شيئاً من الاستقرار والاحترام الذاتي. فمن اين يأتون بالبديل الذي يمنحهم مثل هذه الراحة والرضى النفسي؟

وحتى نستطيع الاجابة على هذا السؤال لابد لنا ان نكون واثقين من ان الانتقال من الانتماء للقطيع الى الانتماء الذاتي يبدأ بالاسطورة وينتهي بالشك. ان المهمة التي امامنا اذا هي تحويل الفرد الاميركي الى انسان له كيان خاص به وشخصية مستقلة وتفكير حر. وعلى كل رجل وامرأة في اميركا ان يفهموا ويدركوا تجاوزات الدولة على حقوقهم، كما ان عليهم ان يدركوا عجز خياراتهم الحالية عن التغلب على مايحيق بشعبها من محن وبلايا.. وهنا يورد نيتشه تعبيراً مجازياً فيقول «كثيراً مايعلو الطين فيجلس فوق العروش كما ان العروش كثيراً ماتقام فوق الطين» ويمضي قائلاً: على كل مواطن اميركي ان يكافح ليستطيع ان يجد التعبير المناسب عن النجاح، التعبير الخاص به والذي تطمئن له نفسه . ثم نعود لنقتطف شيئاً من اقوال كيرك جارد في هذا المجال .. فهو يقول

(لابد لكل مواطن من ان تصبح له ذات مستقلة ويشعر بفرديته لايستثنى من ذلك أحد، اللهم الامن يستثنى بنفسه ويختار الانضمام الى القطيع).

ويقول بيير تايلند دي شارون حلقة التفكير التنظيري بقوله «ان الاميركي الذي ظل حبيس سياسة الامر الواقع يجب عليه ان يتعلم كيف يكتشف قيمته الذاتية في المنجزات التي يحققها وان يدرك مميزاته الخاصة وقيمة اسهامه في الامور التي تم تحقيقها، وعليه ان يدرك ايضاً ان كل مايهب للاشياء قيمتها ويرفع من تقدير الانسان لذاته ولما يمكن له ان يحققه دون ان يلحق اذى بالناس، او يكون الدافع اليه مجرد اثبات للوطنية، يرفع قيمة الفكر ويحسن من النظام الذي ينشده العالم. ولكن تحولًا مثل هذا لايمكن ان يجري في الفراغ، بل لابد ان يكلاه ويرعاه مجتمع متعاطف يقوم على مجموعة من القيم والتوجيهات السديدة تشجعه وتشق له طريق النمو الذاتي، هذه القاعدة المتماسكة المتعاطفة ليست متوفرة الان، او هي حبيسة مفاهيم مادية تطغى وتهيمن على كل الاهداف الاخرى . فالاميركيون يقفون الان فوق خرائب الوعي المتداعية تقيدهم سلاسل الثقافة الشعبية المتوارثة، ويحاذرون من ان تزل بهم القدم الى خارج الخطوة المرسومة ويحرصون على جني مظاهر النجاح دون اهتمام بجوهره وفحواه. ونحن اذ نقول ذلك عن الحياة الاميركية، ونوجه لها هذا الاتهام، لاناتي بشيء جديد، ولكن الامر الجديد الذي يبعث على الاسى حقاً، هي تلك اللامبالاة التي يظهرها المجتمع الاميركي نحو نمو وتطور شخصية الفرد الاميركي اذ يكتفي باعتبارهما من مظاهر الفروق الفردية المتعددة المصادر والتي تنتشر في المجتمعات الكبيرة.ولكن كل هذه الامور لاتوحي ولا تدل على ان السياسة الخارجية الاميركية تتحكم بها وتسيرها العيوب الاجتماعية والسلوكية السائدة في المجتمع الاميركي. ولكن مثل هذه العيوب تستغل سياسياً، ولو ان تركيب هذا العالم كان مختلفاً، وخلا من وجود دول عديدة ذات سيادة ومن اناس لايمتلكون القدرة على الادراك والتفكير، لاتجه الفرد الاميركي الى مصادر اخرى مختلفة بحثاً وراء الرضا الذاتي. ولكن الواقع الذي لانستطيع منه فكاكاً اننا نعيش في عالم يتكون من مجموعة كبيرة من الدول المنفصلة..

ان اولئك الذين يصفون السياسة الاميركية بانها قائمة على المصالح والاعمال التجارية ليسوا اكثر من مستجدين عليها، غير مطلعين على خباياها ولا يملكون قوة البصيرة التي تمنحهم نظرة اعمق لاستكناه حقيقتها، ولذا فهم يعيشون في وهم كبير تخدعهم المظاهر المشوهة التي لايمكن ان تخلق نمطاً سلوكياً هادفاً. ومهما كان تمسكهم بآرائهم واصرارهم ودفاعهم عنها شديداً، فهي لاتعدو كونها خيالات واوهاماً

ولكن، ماالذي يمكن عمله لتغيير كل هذا؟ بل ماالذي يجب عمله لتعديل مسار السياسة الخارجية الاميركية؟ وكيف تستطيع الولايات المتحدة ان تشق لنفسها طريقاً جديداً رحباً بدلًا من الطريق الضيق القائم على المصلحة الذاتية؟

وكيف يستطيع قادتها توجيه سياستهم الخارجية بحيث تعتمد على مفهوم ثابت يتلخص في ان مصلحة اميركا الذاتية تقتضيها ان تكون سياستها الخارجية مبنية على استراتيجية قابلة للتفاعل دولياً وقادرة على تمييز الافضليات واغتنام الفرص المناسبة؟

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هنا: هل فات الوقت لتحقيق ذلك؟ هناك اجابات عديدة تختلف باختلاف الفئات التي تعطيها.. فالقدريون مثلًا، ممن يؤمنون بان ماكان قد كان، ولا يمكن الرجوع عنه، او تغييره، يدعون الناس الى الابتعاد بافكارهم عن رئيس الدولة وتخطيطاته، وعن الحروب الباردة التي يشنها ، وعن الاستراتيجية التي يخطط لها معاونوه، فالتفكير في مثل هذه الامور لايجدي فتيلًا، ولا يسببَ لصاحبه غير الازعاج الفكري الذي لاطائل وراءه، واصحاب الافكار الحرة يأبون الاستسلام للامر الواقع، ويرفضون التسليم بصحة أمور لايقبلها التفكير السليم. وهؤلاء يبدون استعدادهم لمساندة سياسة خارجية جديدة تقوم على الوعي والادراك الكامن لكون الولايات المتحدة لاتخرج عن كونها دولة تتعايش مع مجموعة من الدول التي ترتبط ببعضها بروابط هشة ومحفوفة بالمخاطر

حقوق الانسان

ان بأختيار اميركا العداء للسوفيات محوراً لسياستها وميزاناً لتقييمها لحقوق الانسان تكون قد قبلت لنفسها ان يكون توجهها في التعامل مع العالم وفق سياسة هي في صلبها هزيمة للنفس البشرية.ففي خلال السنوات القليلة المقبلة سيبدأ ضحايا المساندة الاميركية لظالميهم بالانقلاب على حكامهم وفي اقامة حكومات بديلة ذات ميول معادية لاميركا على النحو الذي حصل في فيتنام وكوبا ونيكاراغوا وايران. وستنضم هذه الحكومات الى المجموعة المتزايدة للدول المعارضة للولايات المتحدة الاميركية، ومن المحزن حقاً ان نقول ان مثل هذا التطور ما كان ليحدث لو ان اميركا بقيت وفية ومخلصة للأسس والمبادىء العقائدية التي تقوم عليها السياسة الحقة.

ومع انه اصبح واضحاً الان ان الحرب الفيتنامية كان يمكن تجنبها لو أحسنت اميركا تفهم القوة الحقيقية للثوار الوطنيين في العالم الثالث، (لازالت اميركا، للأسف، وحتى الان، لاتبذل اي جهد ولا تقوم باية محاولة لتفهم تلك القوى، وفي الوقت الذي مازال هناك امل بالاحتفاظ بصديق مازال يساند اميركا، الزعيم «هوشي منه»، عن طريق تقديم المساندة والعون له) نرى الساسة الامريكيين يقدمون هذه المساعدة لاسياده من المستعمرين ممن يناهضون ثورته التي تعبر عن روح شعبه ومزاجه وعبقريته. فما الذي تأمله اميركا من وراء هذا؟

بل وما الذي يمكن ان تحققه من منجزات بمساندتها لانظمة هي اشبه، ماتكون بالكلاب الضالة مثل شيلي وجنوب افريقيا، وتعطيها من المساعدات والدعم مايساعدها على اطلاق العنان لقواتها لضرب القوى الوطنية الثائرة، وفي نفس الوقت تطلق العنان وتمنح الدعم لبعض القوات الخارجة على حكوماتها لمساعدتها على افقاد السلطات القائمة في تلك البلاد الهدوء والاستقرار، رغم انها حكومات اقل قمعاً واستبداداً من حكومات شيلي وجنوب افريقيا؟

وفي الخطاب الذي القاه ريغان في ذكرى توليه السلطة عام ١٩٨٦ اقتصر في ابداء «عواطفه الانسانية» على نيكاراغوا وافغانستان وانغولا وكمبوشيا، ولم يات على ذكر هايتي التي كانت تعامل دائماً حتى في ايام حكم دوفالييه على انها جزء من العالم الحر. ان الغلطة التي ارتكبتها أميركا في هايتي ليست جديدة، فقد ابتدأت منذ زمن بعيد، فعندما ربطت اميركا مصالحها الوطنية بحكم ديكتاتور مكروه، كان ذلك ضماناً كافياً لبدء تآكل مصالحها ومثلها. في ذلك الجزء من العالم، ومع ان «ريغان» منحها الفرصة لتغيير الحكم الذي اطاح في النهاية بحكم دوفالييه، الا ان قلة من الناس سينسون ان اميركا لم تقدم على هذه الخطوة الا في اللحظات الاخيرة، وعندما ادركت ان سياسة غض البصر لم تعد مجدية، كما ان الغالبية العظمى من الناس سيظلون على ايمانهم بان اميركا لم تكن لتتخلى عن الحكم القائم لو انه استطاع تثبيت اقدامه والاحتفاظ بسيطرته على البلاد.

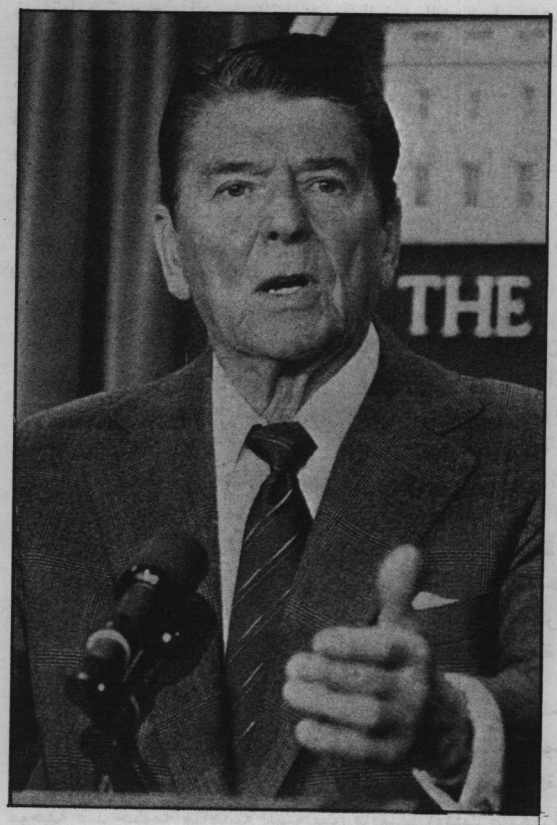

رونالد ريغان

السياسة الصامتة

اميركا لم تتعلم من دروس الماضي، والدليل على ذلك انها لازالت تصر على ارتكاب نفس الاخطاء السياسية التي ثبت فشلها في السنوات الماضية، وتطلق على هذه السياسة مسمى جديداً هو «السياسة الصامتة». ان الادارات الاميركية تقوض اي امل باقٍ للحفاظ على عالم ينعم بالامان والسلام الجديرين بالتقدير والاحترام.

ومما يبعث على السخرية حقا في المواقف السياسية الاميركية الحالية، ان الحقيقة التي لاسبيل الى تجاهلها والتي لايمكن ان تغيب عن احد، هي اصرار الولايات المتحدة على تجاهل حقوق الانسان في البلاد ذات الحكم الفاشستي، اذ تعتبر ذلك احد متطلبات الامن القومي الاميركي، وهو الامر الذي يزيد من احتمالات نشوب حرب ذرية. فالسياسة الاميركية قد اختارت لنفسها سبيل الانحياز السافر الى الانقلابيين اليمينيين وانظمة الحكم الرجعية.. ففي اميركا الوسطى مثلا، تنذر اعمال اميركا بنشوب حروب اهلية تتخطى الحدود القومية، فهي تساند الحكومات الفاشية ورجال العصابات المناهضين للثورة الوطنية ضد المتمردين اليسارين والحكومات التقدمية.

ان حقوق الانسان، بطبيعة الحال، وفي حد ذاتها، امر مهم، ولكن الادارة الاميركية تعمل على تعزيز صورة اميركا وكأنها وباء الطاعون الذي يصيب هذه الحقوق فيمحقها، وتنفخ اوداجها وهي تذكرنا بانها تتبع

سياسة الامر الواقع

فرئيس الولايات المتحدة الاميركية مسخ الشعوب كلها وحولها الى مجرد مجموعات ضعيفة لاتملك من امر نفسها شيئا ولذا اختار ان يلوذ بالصمت ولا يتحدث أبداً عن حقوق الانسان فيها... نعم هذا هو المعنى الحقيقي لسياسة «الصمت الديبلوماسي» التي يتبعها.

ان المغزى الحقيقي لسياسة ادارة الرئيس الاميركي قد جلب العار وآثار سخرية العالم من التزام اميركا التاريخي بحقوق الانسان الثابتة. لقد أضلّت مظاهر القوة الاميركية وقوة نفوذها في العالم بحكم كونها دولة كبرى واضعي سياستها الخارجية، فتخلوا عن المثل «الاميركية السامية» بعنجهية وكبرياء يدعوان الى السخرية، فاصبحت هذه المثل في نظر الناس وكانها بعض قصص الجن الوهمية التي لاوجود حقيقي لها.

ومن الامور البارزة ايضا في السياسة تجاه حقوق الانسان انها ترفض بشكل حاسم القوانين الدولية الحديثة، ورغم ان تلك القوانين ليس فيها مايلزم باظهار العواطف الانسانية تجاه الدول الأخرى، إلا أن الولايات المتحدة ملزمة بموجب مواد القانون الدولي السارية المفعول بمنح كل انسان حقوقه الاساسية والمحافظة على كرامته وتقديم العون له، وحين تنتقص الإدارة الاميركية من هذه الحقوق وتحيد عن هذه المبادىء تكون قد حولت الولايات المتحدة الاميركية الى بلد خارج على القانون.

ففي أعقاب المحارق الجماعية اثناء حكم النازيين انكب الفيلسوف (كارل جاسبر) على بحث وتحليل الشعور بالذنب عند الشعب الالماني، فجاء بحثه من اخصب واهم البحوث التي انتجها الفكر المعاصر، وخلص الى تسمية هذا الشعور بانه «شعور بالذنب خارق للطبيعة، وقد أورد في سياق بحثه هذا مايلي : «يوجد نوع من التضامن والترابط بين الناس، كمخلوقات بشرية، مايجعل من كل منهم شريكا في المسؤولية في كل ذنب، وفي كل ظلم، يقع على الانسان في هذا العالم، وخاصة تلك الجرائم التي تقع تحت سمعهم وبصرهم، او حتى بمعرفتهم، فاذا فشل المشاهد لتلك الجرائم او العارف بها في منعها فهو مذنب ايضا ويستحق العقاب»

فاذا طبقنا قوله هذا على ماتمارسه السياسة الاميركية الخارجية من عدم الاهتمام بالجرائم التي ترتكب ضد الانسانية في كل يوم، فان مبدأ جاسبر هذا يؤكد وجود حاجة ملحة وسريعة لمواجهة اولئك الذين يتجاهلون المبادىء التي اقرتها محاكم نورمبرج وهي تنظر في قضايا مجرمي الحرب.

ومن وجهة نظر الولايات المتحدة الاميركية فان الالتزامات التي فرضتها محاكم نورمبرج لابد أن تربط مابين قانونين — القانون الدولي، والقوانين المعمول بها في كل بلد، فالدول ليست ملتزمة بالمعايير السارية المفعول للقانون الدولي ولكنها ملتزمة ايضا بالقوانين السارية المفعول داخل بلادها والتي اقرتها سلطاتها التشريعية، ولكن هذا التفريق الاميركي يتناسى مبدءا اساسياً في هذا الموضوع .. وهو ان حقوق الانسان ليست مسألة داخلية تتصرف بها كل دولة حسب هواها.

ولنبحث الآن عن الإجابة على هذا السؤال : ماهو القانون؟ فالقانون الدولي يرفض كل الحلول التجريبية التي تُحِلُّ القوة محل العدالة، ويقبل الفلسفة الكنتية التي ميزت بين مفهوم القانون وأهدافه. فالقانون الدولي الآن يعترف بان مفهوم القانون واهدافه متوافقان. والقانون الدولي، شانه شأن أي قانون آخر، ماهو الا احد فروع علم الاخلاق، فاذا ربطنا بين المفهوم المسلم به في اميركا، وهو سيادة القانون الطبيعي، وان الوضع الحالي للقانون الدولي ماهو الا تجسيد لهذا المفهوم، لوصلنا الى نتيجة تفرض علينا نفسها وتلزمنا على اتباعها، نتيجة تجعل وجوب اجراء تغيير في الاتجاه الذي تنتهجه السياسة الاميركية الخارجية تجاه حقوق الانسان امراً ملحاً واساسيا ولا مفر منه.

ان صياغة سياسة خارجية جيدة في نظرتها وتعاملها مع حقوق الانسان يزداد الحاحاً في كل يوم... ولكن كيف يمكن ان يحدث هذا؟ من الواضح تماماً ان الضرورات الاخلاقية والاعراف السائدة والالتزامات القانونية التي سبق الحديث عنها لاتشكل بحد ذاتها قاعدة كافية لتغيير السياسة الخارجية الاميركية.

فقبل ان تستطيع امريكا اجراء اي تغيير في توجهاتها الحالية الخاصة بحقوق الانسان لابد ان يكون لدى قادتها قناعة تامة بأن مثل هذه الخطوة ستكون في صالح بلادهم، فالعمل الذي يجب ان يسبق اي تغيير جديد، هو اكتشاف نقاط التقارب بين الامور الملحة التي سبق ذكرها وستراتيجيات المحافظة على المصالح الذاتية، والولايات المتحدة لن تغيّر من اتجاهات سياستها الخارجية الحالية الخاصة بحقوق الانسان الا اذا وعت تماما انها بمؤازرتها ودعمها لسياسة معاقبة من يرتكبون جرائم ضد الانسانية، تكون في حقيقة الامر تؤازر وتدعم مصالح شعبها، وليس المصالح الدولية الخارجية فقط.

ولكن ماالذي يمكن ان يعزز مثل هذا الوعي؟

في بداية الامر لابد ان نذكر ان اعداداً متزايدةً من شعوب العالم تصاب بالذهول وهي تشاهد مقدار استهانة السياسة الخارجية الاميركية بالقيم الانسانية خارج بلادها، كما ان الشعب الاميركي نفسه يبدي اهتماما متزايداً تجاه سياسة بلادهم الخارجية التي تضعهم في موقف المشترك في تأييد الجرائم التي ترتكب ضد الانسانية مما يفقدهم اي مصداقية في الادعاء بانهم شعب مستقيم وعادل.

الكاتب والمفكر (كاموس)، يُعرّف لنا في كتابه (ذي ريبيل) الشخص العَدَمي فيقول : العَدَمي ليس من يعتقد بانعدام صحة الاخلاق والقيم والمعتقدات فقط، ولكن العدمي هو الذي لايؤمن بصحة كل ماهو موجود فعلا، ولايهتم بالفروق الدقيقة بين ماهو صحيح وماهو خطأ، ولا بما يشوب التفسيرات والشروح البسيطة من تعقيدات عند وضعها على محك التطبيق العملي. هكذا تريدنا السياسة الخارجية لبلادنا ان نكون. نحن دائما أخيارا، وغيرنا دائما هم الاشرار!، وأيّ أمر غير هذا ليس مهما، ويجب الانفكر فيه، وهي بدعوتها هذه تتجاهل وجود الفكر عند الانسان، وتستمرىء التخبط في بحر لايمت الى هذا العالم بصلة، وتحاول تبديد نور الفكر في ظلام الضبابية وعدم الوضوح.

اميركا تستطيع ان تحسن من تصرفاتها في نظر العالم اذا اعترف ساستها بان شعبها مكون من مخلوقات بشرية لها مقومات ومثل اخلاقية ويستطيع تمحيص الامور والتمييز بين الخير والشر، وطرد الاوهام التي تصور له ان مصلحته تكمن في وجود عداء دائم ومسعور ضد آخر وان يحل محلها الصورة الحقيقية للخير. ان مثل هذا التغيير في السياسة الاميركية امر يستحق الجهد الذي يبذل من أجله، وبدلا من التذرع بوجود اضطرابات عنيفة واختلاف في وجهات النظر داخل المجتمع كمبرر لاستدرار اللعنات الهستيرية على رأس «الامبراطورية الشريرة»، تستطيع السياسة الخارجية لاميركا ان تصبح أداة صالحة لبناء نظام عالمي جديد يسوده السلام وترفرف فوقه راية العدالة.

الامر الملح التي تدعو الحاجة اليه الان أصبح واضحاً تماماً : متى تستطيع الولايات المتحدة الامريكية توفير مواجهة ناجحة ومؤثرة ضد الارهاب؟ لابد لها اولا من معارضة أنظمة الحكم القمعية مهما كانت الايدولوجيات التي تختفي وراءها، كما لابدلها من مساندة حركات التحرر التي تقوم على المطالبة بالحقوق المشروعة والتي تستند إلى قضايا عادلة وتحترم في حركتها التحررية ؟ قواعد انسانية عادلة ومعترف بها وخاصة عند استعمالها القوة في المقاومة.

لقد كانت الولايات المتحدة، لاتعترف الابمعيار واحد للحكم على حركات التمرد ضد الحكومات، هذا المعيار هو : هل المقاومة موجهة ضد حكومات موالية للسوفييت او مناهضة لهم ، فاذا كانت حركة المقاومة موجهة ضد حكومة مناهضة للسوفيت، قاومتها ووقفت ضدها، حتى ولو كانت تلك المقاومة ذات قضية عادلة ولها مطالب مشروعة، اما اذا كانت موجهة ضد حكومة موالية للسوفييت أيدتها وساندتها، حتى ولو كانت تلك الحكومة استبدادية وعنصرية. ومن الواضح انها بذلك تتجاهل تماما كل مايتعلق بحقوق الانسان، لانها تحرص فقط على الاطاحة بالحكومات الموالية للسوفيت، وتطلق على المتمردين في هذه الحالة اسم المحاربين من أجل الحرية، حتى ولو شملت نشاطات هؤلاء المتمردين اعمال السلب والنهب والاغتصاب والقتل الجماعي. اما الحركات التي تقوم في بلاد تعتمد سياسة المناهضة للسوفيت، حتى ولو كان القائمون بها جماعات من المحرومين والمسحوقين والمظلومين، فأنها تطلق على القائمين بها كلمة «ارهابيين» واستشهادا على مانقول، نورد ما قاله الرئيس ريغان في موتمره الصحفي الذي عقده في الحادي والعشرين من شهر مارس عام ١٩٨٥ فقد وصف عملية قتل سبعة عشر زنجيا على يد رجال البوليس في جنوب افريقيا بانها نتيجة حتمية لاعمال الشغب على الحكومة، فأضفى بذلك على عملية قتلهم صفة المشروعية واوجد المبرر لذلك، وبعد ذلك بدقائق قليلة، وفي معرض ردّه على سؤال وُجِّه اليه عن رجال المقاومة في نيكاراغوا، دافع عن حقهم في استعمال السلاح ضد الحكومة التي وصفها بانها «حكومة شيوعية استبدادية»، فالحكاية اذا تتلخص في ان مقاومة الحكومات التي تنتهج سياسة التمييز العنصري، وتناهض السوفيت يجب ان تكون مقاومة سلمية لايجوز لها استعمال السلاح ولا أي وسيلة من وسائل العنف، ولكن مقاومة حكومة ساندينستا الموالية للسوفيت، لابد ان تكون بوسائل عنيفة وبالسلاح. وبموجب هذه النظرة المزدوجة للامور التي تتبناها الادارة الاميركية، يكون لزاما على الزنوج في جنوب افريقيا ان يتحلوا بالصبر الجميل، رغم كل المعاناة التي يلاقونها من تصرفات

حكومة اقلية طاغية مستبدة، وان ينتظروا نتائج الاتصالات والسياسة البناءة التي تنتهجها اميركا لمساعدتهم على التغلب على محنتهم. اما جماعات (الكونترا) الذين ارتبط اسمهم ارتباطا وثيقا باعدام الابرياءِ من غير المقاتلين وبنشاطات فرقة الموت في السلفادور وهندوراس فلا يتورع الرئيس الاميركي عن التصريح علنا باحتضانه لحركتهم ومساندته لهم ويدعوهم بكلمة «الاخوة»، فقد قال الرئيس في الاول من مارس في وصفه لهؤلاء المتمردين «هؤلاء الثوار يحاربون من اجل الحرية، وهم الصورة الاخلاقية لابائنا الذين قاموا بتحرير اميركا».

اميركا التي فشلت بالتمييز بين الثورة ضد نظام حكم مستبد وارهابي والثورة ضد حكومة شرعية طمعاً في الاستيلاء على الحكم، ستجد نفسها، شاءت ام أبت، عرضة لهجمات ارهابية متزايدة، ليس فقط بسبب مساندة الادارة الاميركية لاعمال القمع في انظمة الحكم الفاشستية، بل لموقفها المؤيد لبعض الحكومات الديكتاتورية ايضاً.

ففي نيكاراغوا مثلا، يبدو واضحاً ان جماعات الكونترا، رغم المساعدة الاميركية الفعالة لهم، سوف يُهزمون في نهاية الامر، والنتيجة المتوقعة لمثل هذه الهزيمة أن تستجلب معها بالاضافة الى المواقف المتشددة التي ينتهجها نظام ساندنيستا ضد الاميركيين، أعمالًا ارهابية ضد الولايات المتحدة او مصالحها او حتى الافراد الاميركيين خارج بلادهم، ومثل هذه الاعمال لن يقوم بها الساندنستيون وحدهم الذين اضطرتهم السياسة الاميركية لاستخدام الاسلحة السوفيتية، ولكن سيشترك بها ايضا بقايا المتحررين من (الكونترا) الذين سيصيبهم الغيظ والاحباط لان اميركا تركتهم ينهزمون ولم ترسل قواتها لمساندتهم.

وقد استمعنا قبل وقت ليس ببعيد الى جورج شولتز في حديث عن «الارهاب والعالم الحديث» وهو يقول: «بامكاني ان اؤكد لكم ان ادارتي مرتبطة ارتباطا وثيقا باحكام القانون، وأحكام القانون كلها ضد الارهاب والارهابيين. . » والواقع، طبعا، ان الادارة الاميركية لاتسترشد بالقانون، بل بالمفاهيم المترابطة والمتسلسلة، والتي اصبحت تعتبر تافهة ومبتذلة، للسياسة القائمة على استخدام القوة. ومع ان احكام القانون تبدو ملائمة ومتجانسة مع عملية قمع الارهاب ومحاربته ولكن احكام هذا القانون ايضا لاتسمح باخضاع المعايير القانونية المتفق عليها لمتطلبات الحرب الباردة بين الدولتين الكبريين.

الولايات المتحدة لاتستطيع تغيير القواعد التي تقوم عليها السياسة الدولية كما تشاء، ولن يكون للشجب الاميركي للأعمال الارهابية التي تساندها الدول في الشرق الاوسط ضد المصالح الاميركية اي أثر إذا استمرت هي في سياستها غير المشروعة في إقحام نفسها في شؤون تلك الدول الداخلية، بل وفي شؤون دول اخرى في شتى انحاء العالم. ولن يكون للتحسر الأميركي على عدم مبالاة الارهابيين بحقوق الانسان في الصراع المسلح الذي يخوضونه أي صدىً أو أي معنى طالما ان ثوار الكونترا واليونيتا يتباهون علناً وبشكل مبتذل بأنهم لايقيمون وزنا لحقوق الانسان الذي لأيؤيدهم، ومع ذلك يحظون بالتأييد والدعم الاميركيين.

ان رفض الإدارة الاميركية الخضوع للحكم الذي اصدرته محكمة العدل الدولية في القضية التي أقامتها نيكاراغوا على اميركا، لايترك لاميركا اي حق في مطالبة غيرها بالخضوع لاحكام القانون. كما ان مصداقية اميركا بانها ثابتة على مبادئها ومخلصة في توجهاتها كعضو في المجتمع الدولي قد تقوضت تماماً بانتهاك الرئيس ريغان المباشر والفاضح للحكم الذي اصدرته محكمة العدل الدولية في العاشر من مايو عام ١٩٨٤، والذي يطلب من الولايات المتحدة الامتناع عن تقديم اي عون لثوار الكونترا.

ان معارضة اميركا لقرار محكمة العدل الدولية الخاص بنيكاراغوا لايشكل في حد ذاته خرقاً للقانون الدولي فقط، ولكنه يعتبر ايضا انتهاكاً للمصالح القومية الاميركية وتعريضها للخطر، فحين يدرك النيكاراغويون أنهم لايستطيعون عمل شيء لمنع تدفق المساعدات العسكرية الاميركية والتدخل شبه العسكري للحكومة الاميركية في شؤون بلادهم الداخلية، يصبح الساندينيتاز اكثر ميلًا الى الاستنتاج بان عليهم مقابلة القوة بالقوة، ويبدو ان احتمال نشوب مثل هذه المجابهة اصبح مؤكدا، وسوف تسير هذه المواجهة على نفس النهج الذي سارت عليه مقاومة (الكونترا) للحكومة النيكاراغوية.

ان «ميثاق الاستقلال» حسب القانون الدولي يضع حدودا لصلاحيات الحكومات في كل انحاء العالم، وحيث ان مفهوم العدالة كما كان يعرفها «الآباء الذين حرروا اميركا وانتزعوا لها الاستقلال» لايمكن ان يكون قاصراً على الشعب الاميركي بل لابد من تطبيقه على المجتمع البشري كله، وحقوق الانسان التي كانوا ينادون بها لابد ان تشمل الانسان اينما كان، في اميركا او خارجها، ولايمكن ان تقتصر على الاميركي فقط. فالتنكر لهذه الحقوق عندما يتعلق الامر بغير الاميركيين واخضاع ذلك للمواقف السياسية امر غير منطقي وفيه تناقض واضح، لان مثل هذا التنكر يقوض القوانين الطبيعية العالمية التي استمد «ميثاق الاستقلال الاميركي» روحه منها.

في عهد اميركا الاول بعد الاستقلال، قال جورج واشنطن. (ان الاساس الذي يجب ان تقوم عليه سياستنا الوطنية لابد ان يرتكز على المبادىء الثابتة، والخالية من كل الشوائب، التي ترتكز عليها المثل الاخلاقية الرفيعة للانسان الشريف)

فاذا كان الرئيس ريغان او بوش يقبل بحكمة الرئيس الرائد والأول لاميركا بعد الاستقلال، فلابد له من تغيير اتجاه سياسته قبل فوات الاوان. ومع ان مقاومة الارهاب حق لاجدال فيه مهما كان نوع هذا الارهاب، الا ان عليه اولا ان يعتمد بشكل قاطع وحاسم تعريفاً مشروعاً وقانونياً لمعنى الارهاب.

السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة حاليا وتعتبرها شيئا لاهوتيا ومقدساً، تظهرها امام العالم بمظهر الدولة الطائشة الحمقاء، او في صورة مارد كبير يتخبط في افكاره، ويضع خططاً يحسبها ناجحة ولكنها في حقيقة الامر ليست اكثر من خطط ستؤدي الى نهاية هذا العالم، واميركا امامها فرص كبيرة وهائلة للنجاح، وليس هناك مايجعل فشلها محتماً إذا هي سعت نحو النجاح بسلوك الطرق القديمة في سياستها، ولكنها الآن تتجه نحو الهزيمة والخيبة، يدفعها نحوها بشكل حثيث معاداتها لحقوق الانسان واستخدام المعايير المزدوجة في الشؤون الدولية.